في الكتاب النسب والمواد من هذا القبيل ومنها نسب إلى البلدان والحواضر والقرى والدساكر.

وفي كتاب السمعاني نسب على صيغة اسم الفاعل ونسب إلى المصادر والى كثير من المشتقات على اختلاف صيغها والى مختلف الأسماء المقصورة والممدودة والى لفظ الجمع وأسماء الأجناس وأسماء الجموع إلى غير ذلك.

وقد حفل الكتاب المذكور بصيغ النسبة إلى الحرفة والمهنة والعمل والمذهب والطريقة والنحلة، وبعضها ـ فيما نرى ـ نسبة لغوية في الأصل فقد تجئ على وزن فعال. فإن فعال تصاغ قيام الدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء ولا يرى بعض أئمة النحو منهم سيبوية: أن وزن فعال مطرد على كثرته، وذلك خوفا من الالتباس وصرح بأنه لا يجوز مثلا أن يقال برار لبايع البر لأنه يلتبس بما يشتق من البر، ولا لصاحب الشعر شعار لا لتباسه بما اشتق من الشعر، ولكن أئمة اللغة حلوا هذه المشكلة عند وقوع الالتباس باستعمالهم صيغة النسبة القياسية بإضافة الياء إلى آخر المنسوب كما هو مشهور، وأكثر النحاة على منع القياس في صيغة فعال تبعا لسيبوية وإن ذهب بعضهم إلى الجواز كالمبرد، وبرأي المبرد أخذ هذا المجمع واتخذ قراراً معروفاً في هذا الشأن. وقد ترد على صيغ تشابه النسبة النحوية من حيث إضافة الياء إلى آخر الكلمة نحو الصيدلاني، الطرائفي، المطرزي الطناجيري، الطوابيقي، الطاحوني، الصيرفي، الغضائري، الباقلالي، الانماطي الصوفي، الزيدي، الفطحي، الاسمالي " ومن هذه الصيغ والمواد يتألف كتاب السمعاني.

كان كثير من البدو قبل الإسلام وبعده يحتقرون الحرف والمهن فلما تغلب المسلمون على ديار الفرس والروم ولما استوطنوا مصر والشام والعراق وأقاموا في ديار الترك والروم والفرنجة وهجروا البداوة والاعرابية واضطروا إلى الارتفاق بالزراعة والصناعة والتجارة وغير ذلك من مرافق الحضارة والى إحداث أوضاع ومصطلحات خاصة يعبرون بها عن تلك الحرف الجديدة التي لم يكن لهم معرفة بها من قبل مستندين إلى أصول لغوية معروفة في العربية كما نجد ذلك واضحاً في الكتب المصنفة في علم الأنساب وفي مقدمتها كتاب السمعاني المذكور.